

مُشَرِّح

مَوْصِلُ الْإِطْلَاقِ إِلَى قَوْلِ عَبْدِ الْأَعْلَى

تأليف

خالد بن عبد الله الفوزري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ رحمه تعالى

النسخة

أبو عبد الله بن الشيخ مقبل بن قاضي اللواتي

خطها الله تعالى





□ أسئلة وأجوبة الدرس (٢٥) □

١. معاني (لولا)؟

حرف امتناع لوجود، حرف عرض وتحضيض، حرف توبيخ، استفهام على قول.

٢. ما معنى قولهم: (لولا) حرف امتناع لوجود؟

أي: امتناع جوابه لوجود شرطه.

٣. قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ

لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ» أين المبتدأ والخبر؟

المبتدأ: المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه، الخبر محذوف.

٤. هل من توضيح على هذه الحديث لعبارة (لولا) حرف امتناع لوجود؟

امتنع جواب (لولا) وهو أمر الوجوب لوجود الشرط وهو خوف المشقة؛ ولهذا يقولون في

تقدير هذا الحديث: لولا مخافة أن أشق لأمرتهم أمر إيجاب.

٥. حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) هل هذا مطرد؟

حذف الخبر في الغالب مقيد بأن يكون كونًا مطلقًا.

٦. مواضع حذف الخبر؟

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ... حَتَّمُ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرُّ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتُ مَفْهُومَ مَع... كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسَيِّئًا وَأَنْتُمْ... تَبَيَّنِي الْحَقَّ مُنَوِّطًا بِالْحَكَمِ

٧. ما هي حروف التحضيض؟

حروف التحضيض أربعة: «لولا، ولوما، وهلاً، ألا، آلاً».

قال ابن مالك رحمه الله في «الألفية»:

لولا ولوما يلزمان الابتداء... إذا امتناعاً بوجود عقدا

وبهما التحضيض مز وهلاً... ألا آلاً وأوليتها الفعلا

٨. ماذا يلي (لولا) الامتناعية؟

جملة اسمية.

٩. ما الشاهد في هذا المثال: (لولا زيد سالمنا ما سلم)؟

وجوب ذكر الخبر؛ لأنه لم يدل عليه دليل.

١٠. مثال: (لولا أنصار زيد حموه ما سلم)، ما الشاهد فيه؟

الشاهد فيه: جواز ذكر الخبر وحذفه؛ لوجود دليل يدل عليه.

١١. ما إعراب جملة الشرط وجوابه بعد (لولا)؟

جملة الشرط في محل رفع مبتدأ، وأما الجواب فلا محل له من الإعراب.

١٢. ما الشاهد في قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾؟

أن الجواب منفي فلم يقترن باللام.

١٣. أين جواب (لولا) في هذا المثال: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَّءَا

بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾ [يوسف: ٢٤]؟

الجواب محذوف؛ وذلك لدلالة اللفظ عليه وتقديره: لهم بها.

١٤. (لولا) إذا جاءت للتحضيض أو للعرض ما هو الفرق بينهما؟

مشتريكتان من حيث معنى الطلب ويختلفان في المعنى، فالتحضيض هو طلب بإزعاج وعننف، وأما العرض فهو طلب برفق.

١٥. أيهما أبلغ في المعنى الحُضُّ أو الحث؟

الحض أبلغ من الحث؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة في المعنى.

١٦. ما هو الأنسب في مثال: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ هل تكون عرضية أو

تحضيضية؟

عرضية.

١٧. هل ارتضى ابن هشام أن (لولا) تأتي للاستفهام والنفي؟

لم يرتض ذلك، ورد هذا إلى النوع الثاني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرس (٢٦)

درس متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»



قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الثَّانِيَةُ: (إِنْ) - الْمَكْسُورَةُ الْخَفِيفَةُ -، فَيُقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ تُخَفُّوا مَا فِي

صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدِّوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾، وَحُكْمُهَا أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ، وَنَافِيَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿

﴾، وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ (لَيْسَ)، نَحْوُ قَوْلِ

بَعْضِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ)، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا

إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾، وَخَفَّفَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿

﴾ فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ.

وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا عَمَلَ (إِنْ) الْمَشْدَدَةِ كَهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَمِنْ إِهْمَالِهَا: ﴿

﴾ فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ خَفَّفَ (لَمَّا)، وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ فِيهِ عِنْدَهُ نَافِيَةٌ، وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: (مَا

إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وَتَكُفُّ (مَا) الْحِجَازِيَّةَ عَنِ الْعَمَلِ.

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ(إِنْ)، فَإِنْ تَقَدَّمتْ (مَا) عَلَى (إِنْ)، فَهِيَ نَافِيَةٌ وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ، وَإِنْ
تَقَدَّمتْ (إِنْ)، فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ وَ(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿



دروس «موصل الطلاب إلى شرح قواعد الإعراب»



قال الشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الجرجاوي الأزهري الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:
 الْكَلِمَةُ [الثَّانِيَةُ] مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ^(١): [إِنْ] - الْمَكْسُورَةُ [الْهَمْزَةُ] [الْخَفِيفَةُ] [النُّونُ] -:
 [فَيَقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ]، وَمَعْنَاهَا تَعْلِيْقُ حُصُولِ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ بِحُصُولِ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ
 أُخْرَى^(٢)، كَأَلَّتِي [فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ تَخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمَهُ اللهُ﴾]
 [آل عمران: ٢٩]، فَحُصُولُ مَضْمُونِ الْعِلْمِ^(٣) مُعَلَّقٌ بِحُصُولِ مَضْمُونٍ مَا يُخْفَوْنَهُ أَوْ يُبْدُونَهُ.

(١) وهي أربع كلمات التي جاءت على أربعة أوجه:

سبق الكلمة الأولى وهي (لولا) تأتي على أربعة أوجه: امتناعية، حرف تحضيض وعرض،
 حرف توبيخ، حرف جر إذا وليها ضمير متصل.

وهنا الكلام على (إِنْ)، وهي أيضًا تأتي على أربعة أوجه.

(٢) أي: تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط. قاله الكافيجي في «شرح
 قواعد الإعراب» (٣٥١).

(٣) في «مختصر الشنواني» (١٦٥): ولو قال: (فحصول العلم) لكان أخصر وأظهر.

[و](إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ [حُكْمُهَا] بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعَمَلِ^(٤) [أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ] مُضَارِعَيْنِ^(٥)، أَوْ مَاضِيَيْنِ^(٦)، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ^(٧).

(٤) قال العطار في «حاشية موصل الطلاب» (٥٠٤): أفاد به أن الحصر المأخوذ من إضافة المصدر المفيدة للعموم نسبي، فلا يقال: إن لها أحكاماً آخر غير الجزم. اهـ.
فقوله: (حُكْمُهَا) هذا يشمل أحكام إن الشرطية؛ لأن المصدر إذا أضيف يفيد العموم؛ لذا هنا يقول: (حُكْمُهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعَمَلِ) فتكلم على حكم واحد لـ (إِنْ) الشرطية، وهو من حيث عملها.

(٥) كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

(٦) كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

(٧) كأن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى]، ونحو: (إن قام زيد أقم).
أو الشرط مضارع والجواب ماضٍ، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا واحتسابًا غُفِرَ لَهُ»، ونحو: (إن يقم زيدُ قمت).

وهذا الثاني قال عنه ابن عقيل في «شرح الألفية» (٣٣/٤): وهو قليل. اهـ.

وهذا الحكم قال عنه ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

و(إِنْ) الشرطية قد يأتي بعدها (لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَتَفَرَّوْا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]، ومنه ذلك المثل الذي يضرب لرديء الفهم: (حَدَّثَ

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا، وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً.

[و] تَارَةً يُقَالُ فِيهَا: [نَافِيَةٌ] ^(٨)، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، كَالَّتِي [فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾] [يونس: ٦٨]، أَيْ: مَا عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ^(٩).

حديثين امرأة إن فهمت وإلا فعشرة)، وقد يظنها بعضهم أنها إلا الاستثنائية، وهي (إن) الشرطية مدغمة في (لا) النافية.

(٨) هذا الوجه الثاني في استعمال (إن) أنها تأتي نافية.

(٩) ومن دخولها أيضًا على الجملة الاسمية: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

ونلاحظ هذا المثال ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾، فإنه يفيد أنه لا يلزم في (إن) النافية أن يأتي بعدها استثناء (إلا) أو (لما) التي بمعنى (إلا)، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۖ﴾ [الطارق: ٤]، ونظير آية يونس: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ۖ﴾ [الجن: ٢٥]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ۖ﴾ [الأنبياء: ١١١]، وقد نبه على ذلك ابن هشام رحمه الله في «مغني اللبيب» (٣٤).

ومنه أيضًا: ﴿وَلَقَدْ مَكَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، (ما) اسم موصول، و(إن) نافية، أي: في الذي لم نمكنكم فيه، أو في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: (إن) زائدة، قال ابن هشام رحمه الله في «مغني اللبيب» (٣٥): وَيُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ﴾ [الأنعام: ٦]، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ مَا؛ لِئَلَّا يَتَكَرَّرَ فِيثْقَلُ اللَّفْظُ.

وَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ الْمَاضِيَّةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٦٢].
وَالْمُضَارَعِيَّةِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾
[فاطر: ٤٠] (١٠).

وَحُكْمُهَا الْإِفْتِمَالُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعَرَبِ، [وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ يُعْمِلُونَهَا عَمَلِ (لَيْسَ) (١١)] فَيَرْفَعُونَ
بِهَا الْأِسْمَ وَيَنْصِبُونَ بِهَا الْحَبَرَ نَثْرًا وَشِعْرًا.

وينظر «شرح المقدمة المحسبة» (٢٥٧).

فهذه فائدة، لكن الغالب أنه يأتي بعد (إن) النافية (إلا، أو لمّا).

(١٠) هذه الفائدة على أي شيء تدخل (إن) النافية:

تدخل على الجملة الاسمية كما في هذا المثال: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلَاطِينٍ
بِهَٰذَا﴾.

وعلى الجملة الفعلية الماضوية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا﴾.

والمضارع، نحو: ﴿إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾.

(١١) أي: يعملون (إن) النافية عمل (ليس).

والعالية: مَا فَوْقَ نَجْدٍ إِلَى أَرْضِ تِهَامَةَ وَإِلَى مَا وَرَاءَ مَكَّةَ، وَهِيَ الْحِجَازُ وَمَا وَالَاهَا. كما في
«الصحاح» (٢١٧) للجوهري رَحِمَهُ اللَّهُ

ف(إن) النافية حرف مهمل عند جميع العرب سوى أهل العالية يجعلونها عاملة عمل (ليس)

إن وليها اسم، وشروط عملها كشروط عمل ما الحجازية، عدا شرط أن لا تقترن بـ(إن)

الزائدة؛ لأن (إن) النافية لا تقترن بـ(إن) الزائدة.

شروط عمل (ما) الحجازية، ذكرها ابن مالك في «الألفية»، فقال:

فَالنَّشْرُ: [نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ) ^(١٢)]، فَ (أَحَدٌ) اسْمُهَا، وَ (خَيْرًا) خَبَرُهَا.

وَالشُّعْرُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

فَ (هُوَ) اسْمُهَا، وَ (مُسْتَوِلِيًّا) خَبَرُهَا.

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا دُونَ إِنْ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَ تَرْتِيبِ زُكْنٍ

وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا... بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

معنى: (زكن) أي: علم.

فهذه شروط (إِنْ) النافية كشروط (مَا) الحجازية عدا شرط خُلُوهَا مِنْ (إِنْ) الزائدة كما سبق.

فهذه أربعة شروط لإعمال (مَا) عمل (ليس): أَنْ لَا تَقْتَرْنَ (مَا) بِ (إِنْ) الزائدة.

(مَعَ بَقَا النَّفْيِ) فلا يقترن الخبر بـ (إِلَّا)، إذا اقترن بـ (إِلَّا) بطل عملها ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا

رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

(وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ) يسبق الاسم الخبر على الأصل، وهذا على الأصل.

أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا كهذا المثال: (مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)، هذه ذكرناها؛ للمذاكرة وتجديد العهد بما مضى.

(١٢) مِنْ شَرَطِ (إِنْ) النافية العاملة عمل (ليس) أَلَّا يَنْتَقِضَ النفي بـ (إِلَّا) كما سبق، وقد

أجاب عن الاستثناء المذكور الشيخ حسن العطار في «حاشية موصل الطلاب» (٥٠٦)،

وقال: قوله: (إِلَّا بِالْعَافِيَةِ) يؤخذ منه ومن البيت بعده أَنْ انْتِقَاضَ النفي بعد خبر (إِنْ) لَا

يَقْدَحُ فِي عَمَلِهَا عَمَلُ (ليس). اهـ.

[وَقَدْ اجْتَمَعَتَا] - أي: (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ وَ(إِنْ) النَّافِيَّةُ - [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾] [فاطر: ٤١]، فَ(إِنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿زَالَتَا﴾ شَرْطِيَّةٌ، وَ(إِنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿أَمَسَكَهُمَا﴾ نَافِيَّةٌ^(١٣).

(١٣) ﴿إِنْ أَمَسَكَهُمَا﴾ أي: لن يمسكها أحد، ف(إِنْ) هنا نافية، وفي الموضع الأول شرطية {وَلَيْنَ}.

واللام في {وَلَيْنَ} قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (٣٥٤): واللام تسمى اللام الموطئة، واللام المؤذنة؛ لا يذانها بأن الجواب بعدها جواب قسم قبلها، لا جواب شرط بعدها، فمن قال: هلها أنها لام جواب القسم من حيث النظر إلى أن جميع ما ذكر بعدها جواب له بحسب الظاهر.

وقال الرومي فيما نقله عنه العطار في «حاشية موصل الطلاب» (٥٠٨): ولام التوطئة هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديرًا؛ لتؤذن أن الجواب للقسم لا للشرط. اهـ.

وهنا في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ جواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم ﴿إِنْ أَمَسَكَهُمَا﴾، وعندهم قاعدة ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»، وقال:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ
وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ... فَالْشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلا حَذَرٍ

[وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: [مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ]، كَالَّتِي [فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ] ^(١٤)، وَهُوَ الْحَرَمِيَّانِ ^(١٥) وَأَبُو بَكْرٍ،

(١٤) هذا الوجه الثالث في استعمالات (إن) أنها تستعمل مخففة من الثقيلة، والثقيلة (إن) وقد تخفف (إن).

وقوله (مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ) في «حاشية موصل الطلاب» (٥٠٨): (من) بمعنى (عن)، أي: التخفيف متجاوز ومتباعد به عن الثقل، فهذه العبارة مشعرة بالفرعية. اهـ. أي: أنها متفرعة من (إن)، وأن (إن) المثقلة هي الأصل.

(١٥) في «حاشية موصل الطلاب» (٥٠٩): أعاد الضمير مفردًا مذكرًا باعتبار لفظ (ما). قال: والمراد بالحرميان: نافع؛ لأنه مدني، وابن كثير؛ لأنه مكّي، وأما أبو بكر فهو كوفي واسمه عاصم. اهـ.

والحرمي: بفتح الحاء والراء المهملتين، هذه النسبة إلى حرم الله تعالى، إما لولادة به أو لسكناه. «الأنساب» (١٣١/٤) للسمعاني.

والإعراب على قراءتهما كما قال الأزهري في «شرح التصريح»: (وَأَنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ) [هود: ١١١]، في قراءة نافع وابن كثير، بتخفيف (إن) و(لما)، ف(إن) مخففة من الثقيلة، و(كلا) اسمها، واللام في (لما) لام الابتداء، و(ما) موصولة خبر (إن)، و(ليوفينهم) جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة (ما)، والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم، وقيل: (ما) نكرة موصوفة، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة، والتقدير: وإن كلا لخلق موافي عمله. اهـ.

[وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ (إِنْ) الْمُشَدَّدَةُ] ^(١٦) مِنْ نَصْبِ الْإِسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ [كَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ]، فَ (كُلًّا) اسْمُهَا، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهَا ^(١٧).

(١٦) أي: إن وليها اسم، أما إذا أتى بعدها جملة فعلية فيبطل عملها وجوبًا.

(١٧) هذا من أحكام إن المخففة من الثقيلة الأكثر فيها الإهمال؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، وإذا دخلت على فعل فهي مهملة وجوبًا، والغالب أنها إذا دخلت على فعل يكون ناسخًا، كما قال ابن مالك في «الألفية»:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلَا

ودخولها على غير ناسخ نادرًا، ومنه قول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلمًا... وجبت عليك عقوبة المتعمد

وينظر «الجنى الداني في حروف المعاني» (٢٠٨).

وإذا دخلت على اسم فيجوز إعمالها وإلغاؤها، ولكن تلزم اللام في خبرها إن أهملت، وخيف التباسها بـ (إن) النافية، فنقول: (إن زيد لمنطلق) وهذا إيجاب، (إن زيد منطلق) وهذا نفي.

لكن هذا إذا خيف اللبس، أما إذا لم يلتبس فلا يلزم، ومثل لهذا ابن هشام في «شرح القطر»:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *** وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ

ما جاء باللام في (كانت)؛ لوضوح المعنى.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «الألفية»:

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقِلَّ الْعَمَلُ... وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وربما استغني عنها إن بدا... ما ناطق أراد معتمدا

واللام معروفة تسمى اللام الفارقة؛ لأنها تفرق بين الإثبات والنفي.

[وَمِنْ] وَرُودٍ [إِهْمَالُهَا] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۚ﴾ [الطارق: ٤]
 فِي قِرَاءَةٍ مَنْ خَفَّفَ (لَمَّا) ^(١٨) وَهُوَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَيَعْقُوبُ.
 فَ {كُلُّ نَفْسٍ} مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجُمْلَةٌ ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۚ﴾ ﴿٤﴾ خَبَرُهُ، وَ(مَا) صِلَةٌ،
 وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَّيْهَا حَافِظٌ ^(١٩).

[وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ] (لَمَّا)، وَهُوَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ، [فَهِيَ] -أَي: (إِنْ) -
 [عِنْدَهُ نَافِيَةٌ]، وَ(لَمَّا) إِيحَاطِيَّةٌ عَلَى لُغَةٍ هُذِلَ بِمَعْنَى (إِلَّا)، وَالتَّقْدِيرُ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا
 حَافِظٌ.

[وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: زَائِدَةٌ]؛ لِتَقْوِيَةِ الْكَلَامِ وَتَوْكِيدِهِ.
 وَالْغَالِبُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةُ كَالَّتِي [فِي نَحْوِ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) ^(٢٠).
 وَتَكُفُّ (مَا) الْحِجَازِيَّةَ عَنِ الْعَمَلِ [فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ^(٢١)، كَقَوْلِهِ:

(١٨) قَالَ الْكَافِي جِي فِي «قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ» (٣٥٧): الظاهر أن في ههنا بمعنى على كما في
 قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا ضَلَبَ بَيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

(١٩) فهاتان قراءتان بتخفيف (لما) وتشديدها، وعلى تخفيف (لما) (إِنْ) مخففة من الثقيلة،
 وعلى تشديد الميم (لَمَّا) تكون (إِنْ) نافية ولما استثنائية بمعنى (إِلَّا).
 (٢٠) هذا الوجه الأخير في معاني (إِنْ)، فهي تأتي: شرطية، ومخففة من الثقيلة، ونافية،
 وزائدة هذا هو الوجه الرابع.

وما فائدة (إِنْ) الزائدة؟ تقوية الكلام وتوكيده.

(٢١) قيد بها؛ لأن التميمية لا تعمل. قاله حسن العطار في «حاشية موصل
 الطلاب» (٥١١). وهذا من شرط عمل (ما) الحجازية: أن لا يأتي بعدها (إِنْ) الزائدة كهذا

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا (٢٢)

المثال: (ما إن زيد قائم)، (إن) زائدة، وبطل عمل (ما) الحجازية؛ لاقترانها بـ(إن) الزائدة، ومنه قول الشاعر:

بَنِي عُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنتُمْ ذَهَبٌ *** وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنتُمْ الْخَرْفُ

فإذا جاء بعد (ما) إن الزائدة فإنها تكفها عن العمل، وإن بطل عملها تدخل على الجملة الاسمية كما سبق في البيت وما سيأتي أيضًا: (فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا).

وتدخل على الجملة الفعلية كقول الشاعر:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ... إِذَنْ فَلَا رَفْعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

(٢٢) (طب) مبتدأ، و(جبن) خبره، والشاهد: مجيء (إن) الزائدة بعد (ما) الحجازية لتأكيد النفي؛ فلذا كفتها.

أما معنى البيت ففي «شرح كتاب سيويه» (١١٤/٢): الشاهد فيه أنه ألغى عمل (ما) لما دخلت (إن) عليها. ويقال: ما طب فلان كذا وكذا، أي: ليس هو من شأنه. ويقول الرجل للرجل يعامله: ما طبي أن أخدعك، يريد ليس من شأني أن أخدعك.

يقول: ليس الجبن من شأننا. وقوله: (فَإِنْ تُهْزَمَ فَهَزَامُونَ قِدَمًا) يقول: إن انهزمنا في هذه الواقعة فقد هزمنا الناس قبلها مرارًا كثيرة. والمُغْلَب: الذي يُغْلَب كثيرًا. يقول: نحن غير مغلبين.

يقول: ليست العادة أن يغلبنا الناس، بل العادة أن نغلبهم، ولكن هذه الواقعة هُزِمْنَا فيها لأنه كانت منايانا قد حضرت، وقُدرت الدولة لغيرنا، فلم يمكننا دفعهم.

و (منايانا) مرفوع بإضمار فعل، معناه: ولكن قدرت منايانا ودولة قوم آخرين. اهـ. (الدولة لغيرنا) أي: النصر والغلبة.

[وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ(إِنْ)، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ) فَهِيَ -أَيُّ: (مَا) [نَافِيَةٌ وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ]، نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمِثَالِ (٢٣) وَالْبَيِّنِ (٢٤).

وَإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ) عَلَى (مَا) فَهِيَ أَيُّ: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ وَ(مَا) زَائِدَةٌ (٢٥)، [نَحْوُ: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] (٢٦).

واستفدنا من حيث المعنى اللغوي: أن طب يأتي بمعنى العادة والشأن، (فما إن طَبْنَا جبن) أي: ليس من شأننا وعادتنا هذا الوصف.

الشاهد فيه: جاءت (إِنْ) الزائدة بعد (ما) النافية فكفتها، ومنه ما سبق: (بَنِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ).

(٢٣) المثال: جزئي يذكر لإيضاح القاعدة.

يشير إلى قوله: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

(٢٤) يشير إلى: (فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ).

(٢٥) وأما العكس وهو: وإن تقدمت (إِنْ) على (ما) فهي أي: (إِنْ) الشرطية و(ما) زائدة.

(٢٦) قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (٣٥٩): (إِما) أصلها (إِنْ، مَا)، فقلبت النون ميماً، فأدغمت في الميم فصارت (إِماً). اهـ.

فإذا اجتمعت (إِنْ، وما) فأحدهما زائد للتوكيد، وإن تقدمت (ما) على (إِنْ) (ما إِنْ) ف(ما) نافية و(إِنْ) زائدة كما سبق، وكما في المثال (ما إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وإن تقدمت (إِنْ) على (ما) (فِإِما) ف(إِنْ) شرطية و(ما) زائدة، وتدغم النون في (ما) فيصير (فِإِما)، وقد يجهل هذا بعضهم، ويظنها (إِماً) التفصيلية.

وقوله فيما سبق: (وَالْغَالِبُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ) هذه فائدة أن الغالب في (إِنْ) الزائدة تقع بعد (ما) النافية، هذا هو الغالب فيها.

ولها مواضع أخرى، لكنها من غير الغالب، فتأتي بعد:

(ما) الموصولة الاسمية كقول الشاعر:

يُرَجِّى المرءُ ما إن لا يراه... وتعرض دون أدناه الخطوبُ

الشاهد: زيادة (إن) بعد اسم الموصول (ما).

بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته... على السنّ خيراً لا يزال يزيدُ

الشاهد: زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية.

بعد (ألا) الاستفتاحية كقول الشاعر:

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً... أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً

الشاهد: زيادة (إن) بعد (ألا) الاستفتاحية.

زيادة (إن) قبل مدّة الإنكار. قال سيوييه: سمعنا رجلاً من أهل البادية، قيل له: أخرج إن

أخصبت البادية؟ فقال: أنا إني! منكرًا أن يكون رأيه على خلاف الخروج.

وأصل (إني): "إن"، فزاد عليه مدّة الإنكار، وهي "الياء".

يراجع «الجنى الداني» (٢١٠)، و«مغني اللبيب» (١٣٨)، و«العُدّة في إعراب

العُمدة» (٢٥٤/١).

أما معنى المثال فكما في «النهاية» (٧٨/١): وَحَكَى سَيَّوِيَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ سَكَنَ الْبَلَدَ:

أَتَخْرُجُ إِذَا أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ؟ فَقَالَ: أَنَا إني؟ يَعْنِي: أَتَقُولُونَ لِي هَذَا الْقَوْلَ وَأَنَا مَعْرُوفٌ بِهَذَا

الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ أَنْكَرَ اسْتِفْهَامَهُمْ إِيَّاهُ.

واستفدنا أربعة أوجه لاستعمال (إن): شرطية، نافية، مخففة من الثقلية، زائدة.